

حتى لا يتكرر سيناريو الوفرة الأولى

كفاءة الخرجات يجب أن تكون هي معيار الابتعاث الأول



أمريكية للاتقاء باكثر من (١٢) ألف طالب وطالبة يدرسون في ميتشيجان ميتشيجان وفلوريدا وكنتساس وكلورادوا وأريغون وما سانتشوسيتس ونيجورسي وتكساس.

ولا يعيب التعليم العالي وسفارتنا وملحقاتها هذه التحركات المصومة بغرض التواصل مع أبنائنا المتبعثين وتنفذ أحوالهم، بل يحمد لهم هذا الجهد أثر ما لمسوه من اهتمام قيادتنا الرشيدة . أعزها الله - بهذه الشريحة من الجاهدين في طلب العلم، ولا عرو في ذلك من دولة تراهن في بناء وطنها ومواطنيها على الإيمان والعلم والولاء.

درس الوفرة الأولى

كل ذلك حسن جداً ويؤدي إلى تحقيق ما

تنطج إليه جميعاً. ولكن هل يكفي وحده ؟.

هذا هو السؤال الذي ينبغي أن نطرحه على أنفسنا بشجاعة ووضوح، وأن نجيب عليه بصدق وشفافية.

ما من عاقل فيما أظن سيقول: نعم،

يكفي أن ننسخ الأموال للمبتعثين في الخارج، وأن نيسر لهم سبل الحياة والرفاهية بإقامة الأندية، وتفريغ عقولهم إلا للاجتهد والدراسة والتحصيل،

والنتيجة الحتمية والمضمونة بعدد ما أجيال من الخريجين المؤهلين والباحثين والعلماء ممن تنهض الدولة والمجتمع بهم، إضافة إلى الشرائح الأخرى من القوى

الوطنية العاملة في مختلف المجالات.

فالأموال وحدها - مهما كثرت - لن تضمن لنا تحقيق هذا الهدف، ولكم في تخصص الوفرة الأولى عبرة يا أولي

الألباب، لعلمكم تغلقون.

فالبعض يذهب إلى الخارج لا حباً في

العلم، ولكن للوجامة الاجتماعية.

والبعض عنده الرغبة ولكن تنقصه

القدرة لعدم تأمله لهذه الخطوة - أو الثقله

على الأوسع - للاستفادة منها على الوجه

المطلوب.

الأليبدو غريباً، وفي ظل ما تبذله الدولة أن يتحدث أحد ما عن مشكلة في مسألة الابتعاث للدراسة بالخارج ؟!

نعم، يبدو هذا غريباً للوهلة الأولى، إذا ما اكتفينا فيها برصد أشكال الدعم التي تقدمها الدولة وولاية الأمر لهيئة الظروف لأن يتأمل المبتعث ويتنظم عضواً مؤملاً في عملية النهضة التي تنتظم الوطن في كل المجالات، عضواً فاعلاً ومؤثراً في مجال اختصاصه.

فقدما أصدر الملك قرار مكرمه الكريمة بزيادة مخصصات المبتعثين المالية، كان هذا تعبيراً بليغاً عن مدى استعشاره - وفقه الله - لاحتياجات هذه الشريحة من أبنائه وهم يجاهدون في ساحة العلم والمعرفة بعيداً عن أرض الوطن، وحرصاً منه - أيده الله - على تأمين كل ما من شأنه أن يحفظ كرامتهم، فبني من كرامة الوطن.

وبعبارة - غير مستخرجة منه - منح

ولي العهد الأمين الأمير سلطان بن عبدالمعز مكرمة سخية للطلاب السعوديين الدارسين في الجامعات

المصرية على حسابهم الخاص خلال

زيارته الرسمية للعاصمة المصرية في

توقير الماضي لتخفيف المعاناة عنهم بعد

إقرار المعايير الخاصة بذلك من وزارة

التعليم العالي.

ولم يكتف ولي العهد بذلك بل وجه

بالإحاط العشرات من الطلاب والطالبات

الدارسين على حسابهم الخاص ببرنامج

البيعات الرسمي التابع لوزارة التعليم

العالي. إضافة إلى مكرمة مالية لتطوير

نادي الطلبة السعوديين في كل من القاهرة

والإسكندرية والمنصورة لتفعيل نشاطاتها.

هذا الاهتمام الفائق والرعاية والاعتناء

بمتابعة كافة قضايا المبتعثين لا يقتصر

على قيادتنا الرشيدة وإنما يتنزل إلى

قيادات وزارة التعليم العالي برحلاتهم

الموكبة بين العواصم التي يوجد بها طلبة

سعوديون، وأخرها جولة وكيل الوزارة

للمشورون الثقافية الدكتور عبد الله العال

هذا الشهر، والتي تشمل سبع ولايات

وبعضهم عنده القدرة والرغبة ولكن تنقصه الإرادة لتحقيق ما يرغب، وفرغ بكنا فيه.

وبين هؤلاء وأولئك من عندهم القدرة

والرغبة والإرادة فينجحون في تحقيق

الهدف من الابتعاث.

وعدا ما يصرف على هؤلاء من أموال

وما يعلق عليهم من أمان، فإن الباقي يعتبر

إهداراً لهذه الإمكانيات أخرى أن يوجه إلى

أماكن أخرى.

فقد علمتنا تجربة الوفرة الأولى أن

العبرة بالجودة والنوع لا بالكم، ولا أظن

أن بيننا من يريد تكرار سبلسيات تلك

التجربة.

وإذا كان ولاة الأمر - وحفظهم

الله - قد بذلوا ما من شأنه تهيئة المناخ

وتوفير الإمكانيات بما يضمن تحقيق

الأهداف العليا للدولة بتأهيل مواطنيها

والكل شامداً على ذلك، فإنهم وبمكرماتهم

هذي إنما أحالوا ثقل المسؤولية علينا

ورسوا بالكرة في ملعبنا، لكي نحسن

التصرف في هذه القدرات والإمكانيات التي

بذلت بسخاء وبلا من أو أذى، لتحقيق

الأهداف الوطنية التي نسمي لها جميعاً.

ولكي نحقق الهدف المنشود والنامول من

الخارجية التي عن طريقها وغيرها تمارس هذه الجهات دورها في الرعاية والإشراف والمتابعة. إلا أنني أتصور أن وزارة التعليم العالي تحتاج إلى بذل المزيد من الجهد في هذه العمليات، وذلك عبر ملحقاتها في سفاراتنا بالخارج.

لا أحد يشك في مدى حرص الوزارة على القيام بمسؤولياتها على قدر استطاعتها، ولكن طالما نحن نقرأ بين الحين والآخر في الصحف عن مدى معاناة بعض طلابنا في اغترابهم التعليمي وظالما نحن نقرأ أيضاً عن معاناة بعض الجامعات والمؤسسات التعليمية من بعض طلابنا، سواء كان على مستويات تحصيلهم المتدنية أو افتقارهم إلى الحد الأدنى من الالتزام بالنظم الجامعية، فإنتا نستنتج - بلا أدنى شك - أن هناك خللاً ما في عملية الاختيار للابتعاث، من ناحية ، وأن هناك قصوراً ما في بعض كليات الوزارة وغيرها من الجهات المسؤولة عن متابعة هؤلاء الطلاب - والإشراف عليهم، من ناحية أخرى.

وقد أتبع لي الإطلاع على بعض من مثل هذه القضايا في صحفنا، حيث لاحظت أن الكثير من رؤساء بعثاتنا الدبلوماسية يشكون من ضعف كوادر الملحقات، وشح إمكانياتها للقيام بدور المتابعة والإشراف والرقابة على المتبعثين وغير المتبعثين الحكوميين من طلابنا في الخارج. وهكذا... فإن العملية برمتها تحتاج إلى إعادة نظر. لأن ولاة الأمر والدولة فعلوا ما عليهم... فماذا نحن قاعلون؟!

تقول هذا: لأن المملكة انضمت إلى منظومة التجارة العالمية، ولأن طوفان العولمة الذي يتعامل مع القوى العاملة لا يعرف المواطنة والقومية وكافة هذه التعبيرات العاطفية، وإنما يضع معيار الكفاءة والخبرة والفاعلية في المقام الأول، ولا يعترف بالحدود القومية والعرقية والثقافية.

عملية الابتعاث علينا أن نركز في المقام الأول على مخرجاتها، وإلى أي مدى هي مجدية، وبأي قدر يمكن أن تساهم عملياً في حركة المجتمع ومن ثم الدولة في مجال تخصصاتها؟.

هذا هو المعيار الوحيد الذي ينبغي أن نضعه نصب أعيننا ونحن نبتعث أبناءنا إلى الخارج. وهنا تأتي الخطوة الثانية وهي انتقاء العناصر التي تحتل عتبة هذه المعيارية، والتي - أي المعيارية - يجب أن تكون صارمة من تطبيق لألحة المواصفات والجودة يتجرد وعدل وشفافية على كل الراغبين بلا استثناء.

وهذه المعيارية حين نترجمها عملياً كمحددات أو شروط لتحديد استحقاق الابتعاث من عمه لن تتجاوز ثلاثة أو أربعة شروط ومحددات يجب توافرها بالطالب الراغب في الابتعاث، وهي: أن تكون لديه القدرة والكفاءة والاستعداد، أما العامل الرابع ويعتبر من أهم الشروط، وهو عامل الإرادة فلا يمكن اختياره إلا بعد أن ينتظم الطالب البعثت في الدراسة هناك بعيداً.

إذاً قد تتوافر كافة عناصر القدرة والكفاءة والاستعداد، إلا أن عامل التنشئة والمحافظة في مجتمعه والقدر الهائل من مساحة الحرية المتاحة له هناك بما تزخر به من مغريات وفن قد تفتت من عضد إرادته، وتجرف معه كافة قدراته واستعداداته وكفاته.

وهنا يلعب عامل قوة الإرادة دوره، وإذا كان التعليم العالي مسؤولاً بشكل مباشر عن عملية تقييم المتبعثين هنا في الداخل قبل السماح لهم بالسفر بتطبيق ضوابط المعيارية التي بموجبها يمنح الطالب فرصة الابتعاث أو يحرم منها، خاصة وقد شهدت الدراسة في الخارج الآن إقبلاً محموداً. فإن واجبنا لن يتوقف هنا.

نعم ثمة جهات أخرى تشترك في عملية متابعة هؤلاء الدارسين في الخارج من النواحي الأخرى، وخاصة وزارة

(*) أكاديمي وكاتب سعودي